المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: هندسة المؤسسات السياسية في ماليزيا
اسم الكاتب: م.د. ايمان جواد عبد الكاظم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9945
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 09:32 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

هندسة المؤسسات السياسية في ماليزيا

م .د ايمان جواد عبد الكاظم
جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
eman.j@cis.uobaghdad.edu.iq

الملخص:

تعتبر الهندسة المؤسساتية في ماليزيا نموذجًا معقدًا يعكس التوازن بين النظام الفيدرالي والملكية الدستورية والديمقراطية التمثيلية. يجسد هذا النموذج قدرة ماليزيا على إدارة التنوع العرقي والديني داخل دولة واحدة، حيث يتكون المجتمع من مجموعات عرقية ودينية متعددة مثل الملاويين والصينيين والهنود. على الرغم من نجاح النظام السياسي في تحقيق الاستقرار النسبي، تظل التحديات المتعلقة بالتمييز العرقي والديني تؤثر على فعالية النظام. لا يزال النظام يعاني من فجوات في العدالة الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف الفئات. الإصلاحات السياسية التي تم تنفيذها كانت ضرورية لزيادة الشفافية والمساءلة، لكنها لم تصل بعد إلى مرحلة تحقيق ديمقراطية حقيقية وفق المعايير الغربية. بالإضافة إلى ذلك، فإن التحديات الاقتصادية والاجتماعية مثل الاختلافات الاقتصادية بين الولايات والفجوة بين العمالة المحلية والأجنبية تظل تؤثر على استدامة النمو الاقتصادي والسياسي. على صعيد آخر، تبرز أهمية تحسين المشاركة السياسية و الحريات العامة، مما يستدعي المزيد من الإصلاحات لضمان مشاركة شاملة لجميع المجموعات العرقية. يتطلب المستقبل المزيد من العمل نحو العدالة الاجتماعية والاقتصادية لتوفير الاستقرار وتحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية : الهندسة السياسية ،الهندسة المؤسساتية ، الفيدرالية ، التعددية الاثنية ، ماليزيا .

Engineering of the Political Institutional in Malaysia

Lecturer . Dr. Iman Jawad Abdul-Kadhim
University of Baghdad / Center for Strategic and International Studies
eman.j@cis.uobaghdad.edu.iq

Abstract:

Institutional Architecture in Malaysia is a complex model reflecting the balance between the federal system, constitutional monarchy and representative democracy. This model embodies Malaysia's ability to manage ethnic and religious diversity within a single nation, as the society is made up of multiple ethnic and religious groups such as Malawians, Chinese and Indians. Despite the success of the political system in achieving relative stability, challenges related to ethnic and religious discrimination continue to affect the effectiveness of the system. The system still suffers from gaps in economic and social justice

between different groups. The political reforms that have been implemented are necessary to increase transparency and accountability, but they have not yet reached the stage of achieving true democracy by Western standards. In addition, economic and social challenges such as Interstate economic differences and the gap between domestic and foreign employment continue to affect the sustainability of economic and political growth. On the other hand, the importance of improving political participation and public freedoms is highlighted, which calls for further reforms to ensure inclusive participation of all ethnic groups. The future requires more work towards social and economic justice to provide stability and achieve sustainable development.
Keywords: political engineering, institutional engineering, federalism, multi-ethnicity, Malaysia.

المقدمة:

تعد الهندسة المؤسساتية في أي دولة أحد العناصر الأساسية التي تساهم في تشكيل استقرار النظام السياسي وضمان فعاليته. وفي حالة ماليزيا، تتسم الهندسة المؤسساتية بتعددية ثقافية وعرقية معقدة، مما يفرض تحديات فريدة في تصميم المؤسسات السياسية والتفاعل بين القوى المختلفة في المجتمع. تأسس النظام السياسي الماليزي على مجموعة من المؤسسات التي تعمل ضمن سياقات عرقية ودينية معقدة، وتخضع تلك المؤسسات لعدة تحولات وتحديات، سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي. في هذا السياق، تلعب المؤسسات السياسية مثل البرلمان، الحكومة، السلطة القضائية، والنظام الانتخابي دورًا محوريًا في تحديد مدى استقرار وفاعلية النظام السياسي الماليزي.

لقد مر النظام السياسي في ماليزيا بتحولات جذرية على مر العقود، منها التحولات في التحالفات السياسية وتشكيل الحكومات الائتلافية، مما أثر بشكل كبير على طبيعة هذه المؤسسات وأداءها. بالإضافة إلى ذلك، يواجه النظام الماليزي مجموعة من التحديات المتعلقة بـ الفساد السياسي، و التحديات العرقية والدينية، و التحديات الاقتصادية، مما يتطلب اهتمامًا خاصًا لتطوير الإصلاحات التي من شأنها الحفاظ على استقرار البلاد على المدى الطويل.

أهمية البحث:

يكتسب هذا البحث أهمية خاصة من كونه يسلط الضوء على التفاعل بين المؤسسات السياسية في ماليزيا وكيفية تكاملها مع السياق العرقي والديني للبلاد. كما أنه يساهم في فهم تأثير التحولات السياسية الكبرى التي شهدتها ماليزيا، مثل الانتقال إلى الديمقراطية، والتغيرات في التحالفات السياسية على الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي. يوفر هذا البحث إطارًا لتحليل دور المؤسسات المختلفة في تشكيل السياسات، وتحديد العوامل التي تساهم في استدامة الاستقرار السياسي في البلاد.

إشكالية البحث:

تتمثل الإشكالية الرئيسية في هذا البحث في كيفية تحقيق توازن بين استقرار النظام السياسي من جهة، و تحقيق التمثيل العادل لجميع المجموعات العرقية والدينية في ماليزيا من جهة أخرى. في ظل النظام السياسي الماليزي القائم على التحالفات العرقية والتعددية، ما هي الآليات التي يمكن من خلالها تحقيق إصلاحات مؤسسية تضمن تمثيلًا عادلًا لكافة المجموعات السياسية؟ وكيف يمكن تحسين كفاءة النظام الانتخابي الذي يعتمد على الأغلبية البسيطة، ويؤدي إلى تهميش بعض الفئات العرقية؟

فرضية البحث:

الفرضية الرئيسية التي يقوم عليها هذا البحث هي أن الهندسة المؤسساتية في ماليزيا، رغم نجاحها في الحفاظ على استقرار النظام السياسي لفترة طويلة، إلا أنها تواجه عدة تحديات تتعلق بالتعددية العرقية والدينية، و الفساد، و التمثيل غير العادل للمجموعات المختلفة في البرلمان. وبالتالي، فإن الإصلاحات المؤسساتية ضرورية لضمان استدامة النظام السياسي الماليزي من خلال تحسين التمثيل العادل، تعزيز الشفافية، وتعزيز المساءلة في مختلف المؤسسات الحكومية.

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على منهجين رئيسيين لضمان تقديم تحليل شامل ودقيق للهندسة المؤسساتية الماليزية، الاول المنهج الوصفي التحليلي حيث يهدف هذا المنهج إلى وصف وتحليل طبيعة المؤسسات السياسية في ماليزيا، من حيث بنيتها، وظائفها، ومدى فعاليتها في تحقيق الاستقرار السياسي. كما يساعد في فهم كيفية تفاعل هذه المؤسسات مع البيئة السياسية والعرقية المتنوعة، والتحديات التي تواجهها في ظل المتغيرات السياسية والاجتماعية المستمرة.والثاني المنهج التاريخي، نظرًا لأن النظام السياسي الماليزي هو نتاج عمليات تاريخية ممتدة، فإن المنهج التاريخي ضروري لدراسة تطور الهندسة المؤسساتية منذ استقلال ماليزيا عام ١٩٥٧ وحتى الوقت الحاضر. يساعد هذا المنهج في تتبع مراحل التغيير في تصميم المؤسسات السياسية، ودراسة تأثير الأحداث السياسية الكبرى.

المحور الاول

مفهوم وخصائص الهندسة السياسية

اولا: مفهوم الهندسة السياسية

ظهر مصطلح الهندسة في العلوم الاجتماعية في القرن التاسع عشر إذ تحدث البعض عن وظيفة " المهندس الاجتماعي"، فإذا كان المهندسون يتعاملون مع مشاكل المادة فإن المهندسين الاجتماعيين

يتعاملون مع مشاكل الإنسان، وفي القرن العشرين تردد مصطلح " الهندسة الاجتماعية" وهي تهدف برأي بعضهم إلى التأثير على موقف الشعب وسلوك المجتمع، وقد طور البعض المصطلح ليذهب إلى خطط اختراق العقول البشرية وتوجيهها إذ لا يكفي اختراق الأجهزة من دون اختراق العقول، وفي أثناء تشكيل ما يسمى بـ" النظام العالمي الجديد" عقب انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة، تحدث البعض عن " الهندسة السياسية" ثم تحدث آخرون عن الهندسة الديمقراطية. (المسلماني ٢٠١٧)

أخذ مفهوم الهندسة السياسية في المجال السياسي أهمية كبيرة في عدة دراسات وبحوث علمية، والغرض من ذلك هو جعل السياسة والمفاهيم السياسية قابلة للتقدير والقياس والتقييم. والهندسة السياسية هي مجال علمي تطور في الجامعات الأنجلوسكسونية والجامعات الفرنسية، وهي حركة فكرية بنائية ترتكز على حقوق الإنسان والديمقراطية وحرية المبادرة الشخصية، وفعالية سياسية تتمحور حول استجابة مؤسسات الدولة لأكبر قدر من المطالب والحاجات المجتمعية وهي هندسة السياسة الداخلية والخارجية للدولة. وتتضمن هيكلة أو إعادة هيكلة المؤسسات على جميع المستويات، فهي هندسة ابتكارية قد تؤسس لشيء جديد. فهي علم بناء الدولة أي علم إدارة شؤون الدولة عبر تخطيط شامل للسلطة والمجتمع، وبناء أو إعادة بناء المؤسسات العامة والخاصة بما يؤدي إلى انتقال الدولة من التخلف إلى التقدم أو من التقدم إلى التقدم الأعلى مع وضع آلية استدامة عملية التقدم، فهي علم النهضة وعلم التقدم(سامي ٢٠١٧)، ولان الهندسة السياسية هي علم بناء الدولة فيمكن استعارة تعريف فرانسيس فوكوياما لبناء الدولة، فالهندسة السياسية هي: تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي مما يعني بناء الدولة هو النقيض من تحجيم الدولة وتقليص قدراتها ، بأنها التصميم الواعي للمؤسسات السياسية، من أجل تحقيق اهداف محددة. وهي أكبر من مجرد فكرة للتطوير او التحسين هي تؤدي إلى صياغة "حرفة" السياسة " قواعد اللعبة"، كما ذكر في التعريف السابق. جوهر الهندسة السياسية هو تحديد مشاكل استقرار وفاعلية الحكومة في النظم الديمقراطية، والتي يمكن أن يعبر عنها من خلال تصميم المؤسسات السياسية – الاحزاب، والانتخابات، والبرلمانات.. الخ (فوكوياما ٢٠٠٨ ، ١١)

ثانيا : خصائص الهندسة السياسية

تتميز الهندسة السياسية بخصائص عديدة منها: (بصنوي وعبد الحفيظ ٢٠١٢، ٢٨-٢٧)

- العملية بمعنى أنها تطور مستمر وليس مرحلة، والتطور هذا يحدث في هياكل ووظائف المؤسسات المختلفة، والعلاقات والتفاعلات بين هذه المؤسسات. بالإمكان حصولها على شكل مراحل، لكن ليست مرحلة واحدة وتنتهي بانتهاء تحقيق أهداف المرحلة، وإنما عملية مستمرة دائمة التطور والتحديث باستمرار تطور المجتمع.

- الديناميكية الهندسة السياسية تعنى عملية مستمرة ودائميه وحركية من قبل المؤسسات السياسية من اجل تطوير كفاءة وقدرة النظام السياسي على القيام بوظائفه، وملائمة وحداته ومكوناته وقواعده للظروف والتغيرات الاجتماعية – الاقتصادية – السياسية المستمرة.
- النسبية الهندسة السياسية موجهة لإعادة هيكلة وبناء مؤسسات الدولة المختلفة وخصوصا النظام السياسي، مع تباين البيئات الثقافية والاجتماعية وطبيعة المجتمعات المختلفة فإن الهندسة السياسية تكتسب مضامين مختلفة بين دولة وأخرى، وأنها لا تحدث بمعزل عن الأطر الاجتماعية والثقافية للمجتمع، وكما يقول صمويل هنتغتون : إن المؤسسات السياسية لديها أبعاد أخلاقية أضافة إلى الهيكلية.
- الحياد الهندسة السياسية تكون عملية محايدة من الناحية الأخلاقية والسياسية خاصة في المجتمعات غير متجانسة، أي المجتمعات المتعددة عرقيا ودينيا وطائفيا، وتكون موضوعية لا تكون بالافتراض أنها حتمية سواء من حيث حدوثها أو سرعتها أو نتائجها، بل ذلك ما يحدده الاطار المجتمعي والتاريخي للعملية داخليا وخارجيا.

المحور الثاني

البناء التاريخي والاجتماعي لدولة ماليزيا

اولا: البناء التاريخي

تقع مملكة ماليزيا في قلب جنوب شرق آسيا، قُرب خط الاستواء، ما يمنحها أهمية استراتيجية جغرافية بالغة. وتتألف الدولة من منطقتين رئيسيتين: الأولى هي شبه جزيرة ماليزيا، التي تتصل بحدود برية مع تايلاند من الشمال وتربطها جمهورية سنغافورة عبر جسر من الجنوب، والثانية تشمل ولايتي ساراواك وصباح في بورنيو، المفصولتين عن الشبه الجزيرة ببحر الصين الجنوبي. كما تُعتبر جزيرة سومطرة الإندونيسية الواقعة غرب البلاد عبر مضيق ملقا والفلبين الواقعة شمال شرق ولاية صباح جزءاً من السياق الجغرافي الاستراتيجي لمنطقة الملايو. (المغازي واخرون ٣١٧،٢٠٠٣)

تبلغ مساحة ماليزيا حوالي ٣٣٩,٧٥٠ كيلومتر مربع، ويتميز المجتمع الماليزي بتعددية عرقية وثقافية واسعة؛ إذ يضم ما يقارب ثلاثين مجموعة إثنية، من أبرزها المالاي والصينيون والهنود. وينعكس هذا التنوع في الممارسات اللغوية اليومية، حيث تُستخدم اللغات المالاوية (اللغة الرسمية)، والصينية، والتاميلية، والهندية، إلى جانب اللغة الإنجليزية في مختلف المجالات.(الجابري ٢٠٠٤ ، ٢٢٥)

من الناحية التاريخية، نالت ماليزيا استقلالها عن الاستعمار البريطاني في ٣١ أغسطس ١٩٥٧، وفي ١٧ سبتمبر من نفس العام سجلت عضويتها في الأمم المتحدة، مما شكل مرحلة مفصلية في تاريخها السياسي. وفي تحول تاريخي آخر، تم تأسيس ماليزيا رسميًا في ١٦ سبتمبر ١٩٦٣، حيث اتحدت

الولايات الواقعة في شبه جزيرة ملايا مع ولايتي صباح وساراواك، بالإضافة إلى جمهورية سنغافورة التي كانت جزءاً من الاتحاد آنذاك. وكانت النواة التاريخية لهذا الاتحاد قد تأسست سابقًا في فبراير ١٩٤٨ تحت مسمى "اتحاد ملايا"، قبل أن يُعرف فيما بعد بوحدة ملايا. واليوم، يُنظّم كيان الدولة وفق نموذج فيدرالي مستوحى من التجربة البريطانية، حيث يتألف من ثلاثة عشر ولاية فيدرالية.(صالح ٢٠١٢، ٤)

أما النظام السياسي في ماليزيا، فقد بُني على أسس ملكية دستورية وفيدرالية تُعطي مساحة واسعة للتعددية العرقية والسياسية. فتتكون الدولة من ١٣ ولاية تُدار كل منها من قبل حكومة محلية يُترأسها رئيس وزراء منتخب على مستوى الولاية، بينما تُشكل الحكومة الفيدرالية التي يُترأسها رئيس الوزراء الذي ينتخب بناءً على فوز حزبه في الانتخابات العامة على مستوى الدولة. ويُضفي النظام على الحياة السياسية طابعاً ملاوياً مميزاً من خلال تبني إجراءات دستورية تكرس للملكية، وتُقر اللغة المالاوية كلغة رسمية، ويُعلن الإسلام دين الدولة. كما يُضمن هذا النظام سيطرة جماعة الملايو على الحياة السياسية والخدمة المدنية، مع منحهم مزايا اقتصادية وتعليمية معينة.(اسماعيل ٢٠١٤ ، ٢٧)

ويُعدّ هذا النظام السياسي انعكاساً للتعددية العرقية والاجتماعية التي تميز المجتمع الماليزي، حيث أدت هذه البنية إلى ظهور تعددية حزبية تعكس مكونات الثقافة السياسية التقليدية لجنوب شرق آسيا. وعلى الرغم من طابع النظام الديمقراطي الملكي الذي يُمارس في إطار فيدرالي، فإن آلية اختيار الملك تعتمد على عملية انتخابية خاصة تُجرى كل خمس سنوات لاختيار الملك من بين تسعة سلاطين يمثلون الولايات البرلمانية، ما يعكس توازن القوى والخصوصية التاريخية والسياسية في ماليزيا.(ميتكيس ٢٠٠٧ ، ١٧٤)

ثانيا: التنوع العرقي (البناء الاجتماعي) في ماليزيا

يُعد التنوع العرقي أحد أبرز السمات التي تُميز المجتمع الماليزي، وقد تشكل هذا التنوع نتيجة لعدة عوامل، أبرزها العامل التاريخي. لعب الاستعمار دورًا محوريًا في إعادة تشكيل الديموغرافيا الماليزية، حيث جُلب العمال الصينيون والهنود إلى ماليزيا خلال الحقبة الاستعمارية لدعم توسع صناعات القصدير والمطاط. في تلك الفترة، عمل الاستعمار على وضع حدود اجتماعية بين هؤلاء الوافدين والسكان الأصليين، بهدف منع نشوب صراعات عرقية ودينية. أدى هذا الفصل إلى خلق فجوات اجتماعية كبيرة، مما جعل كل جماعة عرقية تحافظ على نمط حياتها وثقافتها الخاصة. الجماعات العرقية المكونة للمجتمع الماليزي. (جار الله ٢٠١٩، ٢٩٦)

١. **السكان الأصليون (بوميبوترا)** : يُشكّل السكان الأصليون، المعروفون باسم "بوميبوترا"، النسبة الأكبر من سكان ماليزيا، حيث تبلغ نسبتهم حوالي ٦٥,١%. يُعتبر البهاسا ملايو (اللغة الملايوية) لغتهم الأم. وينقسم البوميبوترا إلى ثلاث فئات رئيسية:

أ- **المالايا** : تمثل هذه الفئة الأغلبية بين البوميبوترا وتُعد الركيزة الأساسية للنظام السياسي والاجتماعي في ماليزيا. يعتنق معظم أفرادها الإسلام، الذي يُعتبر الدين الرسمي للدولة. أضفت هذه الفئة الهوية المالاوية على ماليزيا الحديثة، إذ أصبحت اللغة الملايوية اللغة الرسمية، والدين الإسلامي الدين الرئيسي. كما يعود أصل المالايا إلى مملكة ملقا التي نشأت في القرن الخامس عشر، وهي أساس تشكيل ماليزيا الحديثة. و يتمتع أفراد هذه الجماعة بمزايا اقتصادية وتعليمية ساهمت في تعزيز مكانتهم السياسية والاجتماعية. (كزيز و بالقاسم واخرون ٢٠١٩، ٣٩)

ب-**الأورانج أصلي** : الأورانج أصلي: يمثل أفراد هذه الفئة حوالي ٥% من السكان، وتنقسم إلى ثلاث مجموعات رئيسية: نيجريتو سيمانغ، سينوي، وميلايو أصلي (والتي تشمل ١٨ قبيلة فرعية). يتحدثون لغات تنتمي إلى عائلة اللغات الخميرية، ويعتمدون في تقاليدهم على الصيد والزراعة، بينما تطوروا تدريجيًا ليشملوا مجالات مثل زراعة المطاط وزيت النخيل.(كزيز و بالقاسم واخرون ٢٠١٩، ٤٠).

ت-**البوميبوترا الآخرون:** تتضمن هذه الفئة مجموعات مثل الكادازان، المورت، والباجاو، وتشكل حوالي ١١% من إجمالي السكان، وفقًا لإحصاءات ٢٠٢٣. على الرغم من أنهم يُعتبرون جزءًا من السكان الأصليين، إلا أنهم غالبًا ما عانوا من الفقر والتهميش مقارنة بالجماعات الأخرى التي تمكّنت من السيطرة على الاقتصاد.(الكساسبة ٢٠٢١، ٣٧)

٢. **السكان غير الاصلين:**

أ- **الصينيون الماليزيون:** يُعتبر الصينيون الجماعة الثانية من حيث العدد في ماليزيا بعد المالايا، ويمثلون حوالي ٢٦% من إجمالي السكان. جاءت هذه الفئة إلى أراضي المالايو هربًا من الأوضاع الاقتصادية المتدهورة والكوارث الطبيعية التي عصفت بالصين، إضافة إلى عوامل أخرى دفعتهم للهجرة ، يتحدث الصينيون الماليزيون اللغة المندرينية، ويتركز وجودهم في وسط شبه جزيرة المالايو، خاصة في المناطق الحضرية مثل كوالالمبور. و يمتلك الصينيون قدرة فائقة على التكيف مع الظروف المحيطة، ويتمتعون بعلاقات داخلية متماسكة تدعمها تنظيمات وجمعيات سرية. أسهمت هذه الديناميات في تعزيز سيطرتهم على القطاعات الاقتصادية الكبرى، بما في ذلك البنوك، وشركات التأمين، ومناجم القصدير. عُرفوا بنشاطهم التجاري المتميز ودورهم الحيوي في دفع عجلة الاقتصاد الماليزي، مما جعلهم في طليعة رجال الأعمال والمؤثرين اقتصاديًا . (جلال ٢٠١٩، ٣٨٦)

ب-الهنود الماليزيون تأتي الجماعة الهندية في المرتبة الثالثة من حيث العدد، حيث يشكل الهنود حوالي ٧% من سكان ماليزيا ، يعتنق غالبية الهنود الماليزيين الديانة الهندوسية، مع وجود أقلية تدين بالمسيحية وديانات أخرى. يتحدثون اللغة التاميلية نسبةً إلى أصولهم التي تعود إلى ولاية تاميل نادو في جنوب الهند ، تميز الهنود الماليزيون بدورهم في مجالات مثل الطب، التعليم،

والزراعة، خاصة في زراعة المطاط والعمل في مناجم القصدير. كما أن عددًا منهم انخرط في الإدارة والأعمال التجارية الصغيرة ، يتركزون بشكل أساسي في السواحل الغربية لشبه جزيرة المالايو، بينما تقل نسبتهم في الولايات الشرقية ، يشعر الهنود الماليزيون بأنهم الأضعف بين الجماعات الثلاث الكبرى في البلاد، نظرًا لهيمنة المالايا على المجال السياسي وسيطرة الصينيين على الاقتصاد. يواجهون تحديات في تحقيق التوازن الاقتصادي والسياسي مقارنة بالجماعات الأخرى.(فرج ٢٠١٥، ٣٦٣)

المحور الثالث

البناء المؤسساتي في ماليزيا

امتاز الدستور الماليزي بملامح القيم الماليزية الأصيلة والقيم العصرية واستطاع الدستور الماليزي صياغة قوانين مناسبة لمجتمع متعدد الأعراق والأديان مع وجود روح الاعتدال والتوافق وينص دستور ماليزيا على الاطار العام (حكم البلاد) وهو الاساس في اصدار القوانين وتقسيم السلطة بين الحكومة المركزية وحكومة الولايات، ويسعى الدستور الماليزي لإقامة حكومة منتخبة من الشعب واقامة برلمان نيابي منتخب من قبل الشعب، وسلطة قضائية مستقلة، وحكومة تخضع للمساءلة .

اولا: المؤسسة التشريعية:

يعد البرلمان هو السلطة التشريعية في الدولة ، ويتألف البرلمان الماليزي من مجلسين (مجلس الشيوخ) و (مجلس النواب، ويشترط ان يضم جميع الاعراق الاجتماعية في ماليزيا، وحتى لو لم يوجد اي ممثل من مجموعة ما استناداً الى نتائج الانتخابات، فانه يلزم اختيار واحد منها ممثل لها في البرلمان دون اجراء الانتخابات، اذ ان البرلمان الماليزي يكون بمثابة ألية للتوازن وهذا يعني أن البرلمان الماليزي يضمن انه لن يحدث أي تميز لأحدى المجموعات واستبعادها من حكم الدولة وحكومتها، وقد حدد الدستور الماليزي في مواده (٤٤-٦٨) الهيئة التشريعية الاتحادية ودورها. (ادم ٢٠١١، ١٠٨)

ا – مجلس النواب : يتكون هذا المجلس من (٢٢٢) عضواً، وهؤلاء الاعضاء هم نواب منتخبون بواسطة انتخابات عامة تعقد كل خمس سنوات ، ولضمان نزاهة الانتخابات توجد لجنة انتخابات يقوم الملك بتعينيها، ويكون رئيس الوزراء الماليزي من بين اعضاء البرلمان وهو رئيس الكتلة التي فازت بالأغلبية، ويقوم الملك بحل البرلمان استناداً على اقتراح رئيس الوزراء، بعد انقضاء مدة المجلس، ويتم اقامة انتخابات جديدة، وينتخب رئيس المجلس من قبل اعضاء المجلس ويتم اختيار نائبي رئيس المجلس وفي حالة غياب رئيس المجلس ونائبيه يقوم المجلس بتعيين احد اعضاءة لسد الفراغ. (المادة ٤٥ من دستور ماليزيا ١٩٥٧)

ب مجلس الشيوخ : وهو الهيئة التشريعية الثانية في البرلمان الاتحادي، ويتألف هذا المجلس من (٧٠) عضواً (٣٠) منهم يتم انتخابهم عبر المجالس التشريعية للولايات الثلاث عشرة اما بقية الاعضاء البالغ عددهم (٤٠) عضواً يعينهم الملك بناء على نصيحة رئيس الوزراء على أساس خبرتهم لتمثيل القطاعات كالمهنيين والتجار والأقليات ، ومدة عضوية مجلس الشيوخ ثلاث سنوات، وبعد هذا المجلس هيئة تشريعية اصغر بكثير واقل قوة من مجلس النواب ، وبإمكان مجلس الشيوخ أن يبادر بالتشريعات، وكل التشريعات تحتاج عامة إلى موافقة المجلسين قبل عرضها على الملك للحصول على التصديق الملكي بمعنى اخر أي مشروع قانون يصدر عن مجلس الشيوخ لا يمكن أن يحصل على التصديق الملكي من دون الحصول على موافقة مجلس النواب، ولكن مجلس الشيوخ لديه سلطة تأجيل أي مشروع قانون يصدر عن مجلس النواب وان الدور الرئيس للبرلمان بمجلسيه هو التشريع أي يسن القوانين كما بينه الدستور الماليزي وفق المادة (٦٦) وللبرلمان الماليزي أن يعدل الدستور إذا وافق على التعديل ثلثاً أعضائه.(المادة ٦٦ من دستور ماليزيا ١٩٥٧)

وينص الدستور الماليزي على أن مجلس الوزراء مسؤول امام البرلمان حسب المادة (٤٣) الفقرة الثالثة من الدستور، إلا أن الأغلبية الساحقة التي تمتعت بها الحكومات الماليزية المتعاقبة منذ الاستقلال ضمنت عدم المسائلة من قبل البرلمان. (المادة ٤٣ من دستور ماليزيا ١٩٥٧) ومن الجدير بالذكر الى أن الولايات الماليزية لها مجالس تشريعية شبيهة بمجلس النواب من ناحية التنظيم وليس هناك مجلس شيوخ ، وتعقد المجالس المناقشات وتجيز القوانين فيما يتعلق بالموضوعات المتعلقة باختصاصها، كما يقوم المواطنون في كل ولاية بانتخاب الاتحادية والمحلية في ماليزيا مثلما موضح في الجدول(٣) الآتي :

جدول (٣) :توزيع الاختصاصات بين المؤسسات الاتحادية والمحلية في ماليزيا

اختصاصات فدرالية	اختصاصات الولايات	الاختصاصات المشتركة
الشؤون الخارجية	التشريع الإسلامي	الضمان الاجتماعي
الدفاع والأمن	الاراضي والعقارات	الصحة العمومية
التجارة الخارجية والصناعة	الزراعة والغابات	تخطيط المدن
امدادات المياه والقنوات	الملاحة والنقل والاتصال	تهيئة المحيط
المالية والضرائب	اشغال الولاية وامدادات المياه (غير الفدرالية)	الحدائق العمومية
التعلم والصحة	التنمية المحلية	الحضائر والحياة البرية
الحاجة الاجتماعية والتأمينية	شؤون المجتمع	
و الاشغال العمومية	الحكومة المحلية	

المصدر: (قوق ٢٠١١، ٧٩)

ثانيا : المؤسسة التنفيذية :

لقد حدد الدستور الماليزي في مواده (٣٩) – (٤٣) السلطة التنفيذية في ماليزيا بانها تتكون من الملك ومجلس الوزراء .

أ – الملك: يعد الملك القائد الأعلى للاتحاد ، ويتمتع بالصدارة فوق الأشخاص كافة في الاتحاد، ويتم انتخابه من قبل مؤتمر الحكام لمدة خمسة أعوام . (المادة ٢٠–٤٠ من دستور ماليزيا ١٩٥٧) ويتم اختيار الملك من بين احد الحكام التسعة بالوراثة الولايات ماليزيا، إذ يتم اختيار حاكم واحد بالاقتراع السري، ويحق له ان يقدم استقالته خطياً إلى مؤتمر الحكام ويقوم مؤتمر الحكام بتنحيته عن منصبه، ويوجد نائب للقائد الاعلى للاتحاد أيضا يتم انتخابه من قبل مجلس الحكام، ويمارس النائب مهام الرئيس الأعلى للبلاد في حالة عدم قدرة الملك على ممارسة مهام منصبه بين المرض أو غيابه عن الاتحاد لأي سبب اخر، وقرارات الملك تعتمد على نصيحة البرلمان والحكومة، وقد نص الدستور الماليزي على عدة صلاحيات للملك ومنها(المادة ٤٣ من دستور ماليزيا ١٩٥٧):

- تعيين رئيس الوزراء.
- تعيين القضاة في المحكمة الفيدرالية والمحكمة العليا بناء على اقتراح رئيس الوزراء.
- القائد العام للقوات المسلحة الشرطة والجيش.
- القدرة على منح العفو وإرجاء تنفيذ الحكم أو إيقافها .

وتجدر الإشارة اليه إن الجميع ولايات ماليزيا سلاطين باستثناء ملقا، وبينانق وصباح وسرواق فلها حكام يعينون من قبل الملك لمدة اربع سنوات وينال السلاطين مناصبهم عن طريق الوراثة، ما عدا ولاية تكري سمبيان" فالحاكم ينتخب من بين جميع ابناء العائلة المالكة، وفي ولاية فيرق" تتعاقب ثلاث اسر ملكية على الحكم بالترتيب .

ب – مجلس الوزراء : يتألف مجلس الوزراء من رئيس الوزراء ونائب رئيس الوزارء والوزراء، ويعين الوزراء من قبل رئيس الوزراء بعد موافقة الملك ، ويشترط ان يكون الوزراء من بين الاعضاء في البرلمان، وحسب النظام البرلماني الديمقراطي يكون رئيس الوزراء زعيماً للحزب الحاصل على اغلبية المقاعد في مجلس النواب. (المادة ٤٣ من دستور ماليزيا ١٩٥٧)

ويقع على عاتق رئيس الوزراء مسؤولية ابقاء الملك على اتصال بالإدارة العامة للدولة، فيقوم رئيس الوزراء بتقديم المقترحات للملك بخصوص تعيين الوزراء، ويتمتع رئيس الوزراء الماليزي بسلطات واسعة وفقاً للدستور فله سلطة اعلان الطوارئ وحل البرلمان، ويعقد مجلس اجتماعاً اسبوعياً برئاسة رئيس الوزراء الصياغة وتحديد سياسة الحكومة ومتابعة تنفيذها ، اما منصب نائب رئيس الوزراء فهو منصب تقليدي ويتولى الإدارة في حالة غياب أو عدم قدرة رئيس الوزراء على اداء مهامه نلاحظ ان السلطة

الفعلية والحقيقية تقع على عاتق رئيس الوزراء في ماليزيا اذ ترجح كفة رئاسة الوزراء في صنع وتنفيذ القرارات السياسة الحكومة. (المادة ٤٣ من دستور ماليزيا ١٩٥٧)

ثالثا: المؤسسة القضائية:

تتألف السلطة القضائية في ماليزيا من المحكمة الفدرالية (الاتحادية) ومحكمة الاستئناف والمحكمة تقع في العليا في : شبه جزيرة الملايو والمحكمة العليا في بورنيو صباح وسرواق والمحاكم الدورية التي . المراكز الحضرية والريفية الرئيسية في ماليزيا ، كما توجد محاكم الجنح والتي لها سلطة قضائية في الأمور المدنية والجنائية وتعد المحكمة الاتحادية أعلى سلطة قضائية، ولهذه المحكمة ما يأتي(المادة ١٢١ من دستور ماليزيا ١٩٥٧) :

- حق النظر والبث والتصديق على شرعية أي قانون يضعه البرلمان أو المجلس التشريعي لكل ولاية
- لها الحق في الفصل القضائي في النزاعات بين أي ولاية والحكومة الاتحادية أو بين ولاية وولاية أخرى.
- لها صلاحية تفسير نصوص الدستور.
- لها الحق في النظر في القضايا الاستثنائية المرفوع اليها من المحاكم العليا للولايات اي انها أعلى محكمة للاستئناف في الجنايات ويظهر من تحليل بنية النظام السياسي الماليزي فيما يتعلق بالعلاقة بين السلطات الثلاثة التشريعية التنفيذية والقضائية، إن هناك رجحاناً واضحاً للمؤسسة التنفيذية على المؤسستين التشريعية والقضائية وذلك باعتبار أن رئيس الوزراء هو زعيم الحزب الحاكم والمسيطر على ما يزيد على ثلثي عدد الأعضاء في مجلس النواب وهو ما يضمن سيطرة الحكومة على قرارات المجلس.

المحور الرابع

الهندسة الانتخابية والأحزاب السياسية في ماليزيا

النظام الانتخابي في ماليزيا يعتمد على نظام الأغلبية البسيطة (First-past-the-post)، وهو النظام الذي يسمح للمرشح الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات في دائرته الانتخابية بالفوز بالمقعد. هذا النظام لا يتطلب أن يحصل المرشح على أكثر من ٥٠% من الأصوات، بل يكفي أن يكون لديه العدد الأكبر من الأصوات مقارنة ببقية المتنافسين. رغم أنه يساهم في تسريع عملية تشكيل الحكومة ويؤدي إلى استقرار سياسي في بعض الأحيان، إلا أنه يسبب أيضًا تهميشًا للأحزاب الصغيرة ويعزز الهيمنة الحزبية. في السياق الماليزي، يمكن لهذا النظام أن يؤدي إلى تمثيل غير متوازن للمجموعات العرقية المختلفة. فبسبب تعدد المجموعات العرقية في البلاد، قد يؤدي النظام إلى هيمنة حزب واحد يمثل غالبية

عرقية، مثل حزب الاتحاد الماليزي الوطني (UMNO) الذي يمثل المالايو، مما يؤدي إلى تقليل تمثيل الأقليات مثل الصينيين والهنود في البرلمان.(حسين ٢٠١٩، ١٩٨ – ٢٠٤)

هذا النظام يعكس الفروق العرقية في ماليزيا بشكل معقد، حيث يساهم في تمثيل حزب الاتحاد الماليزي الوطني (UMNO) باعتباره الحزب الأبرز بين المالايو، بينما أحزاب مثل حزب الاتحاد الصيني الماليزي (MCA) و حزب المؤتمر الهندي الماليزي (MIC) تمثل مجموعات الأقليات. النظام يفضل الأحزاب الكبيرة على حساب الأحزاب الصغيرة التي تمثل مجموعات أقلية، مما يؤدي إلى عدم تمثيل عادل للجميع في البرلمان.(التلباني ٢٠١٩، ١٩)

أما في ما يتعلق بالتحالفات السياسية في ماليزيا، فقد شهدت البلاد تاريخًا طويلًا من التحالفات السياسية التي تأخذ بعين الاعتبار التنوع العرقي في المجتمع. أبرز هذه التحالفات هو اتحاد الجبهة الوطنية (BN)، الذي تأسس في عام ١٩٧٣ ويضم مجموعة من الأحزاب العرقية المختلفة مثل UMNO (المالايو)، MCA (الصينيين)، و MIC (الهنود). هذا التحالف كان يعتبر أداة أساسية لضمان التوازن العرقي في الحكومة الماليزية، حيث كان يتم توزيع المناصب الوزارية بين الأحزاب بحيث تمثل جميع المجموعات العرقية في البلاد. هذه الهيمنة استمرت لعقود طويلة، حيث كان اتحاد الجبهة الوطنية (BN) يحظى بدعم شعبي واسع وقدرة على تشكيل الحكومة بشكل مستمر.

ومع مرور الوقت، بدأت التحالفات تواجه تحديات كبيرة، أبرزها الفساد وسوء إدارة الحكومة. فقد ارتفعت حدة الانتقادات ضد الفساد المستشري داخل الحكومة، خاصة بعد فضيحة MDB١ (صندوق التنمية الماليزي)، مما أدى إلى تراجع دعم الشعب للتحالف الحاكم. هذا التراجع في الدعم السياسي سهل فوز تحالف الأمل (Pakatan Harapan – PH) في الانتخابات العامة لعام ٢٠١٨، حيث تلا ذلك تغيير سياسي كبير في ماليزيا. تحالف الأمل ضم مجموعة من الأحزاب السياسية المعارضة مثل حزب العدالة الشعبية (PKR) و حزب العمل الديمقراطي (DAP) و حزب آمنو (AMANAH) و حزب برساتو بقيادة مهاتير محمد. هذا التحالف كان يركز على الإصلاحات السياسية ومحاربة الفساد، وتمكن من إحداث تحول سياسي كبير بفوزه في الانتخابات ضد اتحاد الجبهة الوطنية (BN) . (أبو حمادة واخرون ٢٠١٩ ، ٦٧–٦٨) لكن، على الرغم من فوز تحالف الأمل (PH)، ظهرت صراعات داخلية بين الأحزاب المشاركة في التحالف حول توزيع المناصب والسلطة. أبرز هذه الصراعات كان الخلاف بين حزب العدالة الشعبية (PKR) و حزب داب، إضافة إلى التنافس على القيادة بين مهاتير محمد وزعماء آخرين داخل حزب برساتو. هذا الصراع الداخلي أدى إلى تفكك التحالف في عام ٢٠٢٠، مما أدى إلى انهيار الحكومة الانتقالية وتشكيل حكومة جديدة بقيادة عز الدين ياسين بعد انسحاب حزب برساتو.(مبروك ٢٠١٦، ٣٣–٣٤)

بالنظر إلى دور التحالفات السياسية في إدارة السلطة، نجد أن التحالفات في ماليزيا تعد ضرورية بسبب التنوع العرقي في البلاد. حيث أن الحزب الواحد لا يستطيع أن يمثل كل المجموعات العرقية في الحكومة. على الرغم من أن التحالفات توفر استقرارًا سياسيًا، فإنها تأتي مع تحديات داخلية كبيرة بسبب صراعات السلطة بين الأحزاب المشاركة. هذه الصراعات يمكن أن تؤدي إلى عدم استقرار حكومي و صعوبة في اتخاذ قرارات فعالة. من المهم أن نفهم أن التحالفات السياسية في ماليزيا تلعب دورًا محوريًا في ضمان تمثيل العرقيات المختلفة في الحكومة، لكنها في الوقت ذاته تشكل عبئًا عندما تكون غير متماسكة داخليًا.(مبروك ٢٠١٦، ٣٣-٣٤)

عند النظر في التأثيرات طويلة المدى لهذه التحالفات على النظام السياسي، نجد أن استقرار النظام يعتمد بشكل أساسي على قدرة التحالفات على الحفاظ على الانسجام الداخلي بين الأحزاب المتنوعة عرقيًا، وعدم السماح للخلافات الداخلية بالتأثير على سير الحكومة. في المقابل، إذا كانت التحالفات هشة أو إذا نشبت صراعات داخلية بين الأحزاب، فإن ذلك قد يؤدي إلى تفكك الحكومة وعدم قدرتها على تحقيق الإصلاحات اللازمة أو الحفاظ على استقرار النظام السياسي.

المحور الخامس : التحديات الهندسة السياسية في ماليزيا

اولا : التحديات العرقية والدينية في ماليزيا: تُعد قضية التعدد العرقي في ماليزيا واحدة من أكثر الإشكاليات تعقيدًا التي واجهت الدولة في مسيرتها نحو التنمية والاستقرار السياسي. فالملاويون، الذين يُعتبرون السكان الأصليين ويمثلون نحو ثلاثة أرباع المجتمع، عانوا تاريخيًا من تدني مستوى المعيشة وتدهور أوضاعهم الاقتصادية. في المقابل، كانت الجالية الصينية، التي تشكل ما يقرب من ربع السكان، تمتلك حصة كبيرة من ثروات البلاد، مما أدى إلى تفاوت اجتماعي واقتصادي واضح.(سليمان ٢٠١٠ ، ٢٢)

هذا التفاوت دفع ماليزيا إلى تبنّي عدد من الممارسات الديمقراطية بهدف إعادة التوازن في التركيبة الديموغرافية والاجتماعية، حيث شهدت البلاد تنظيم انتخابات تشريعية منتظمة، بما في ذلك خمس انتخابات رئيسية، كاستجابة لمطالب التنمية السياسية والاقتصادية. ومع ذلك، لم يؤدِّ ذلك إلى تحول ديمقراطي بالمعنى الغربي الكامل، بل اقتصر الأمر على إجراءات ليبرالية محدودة، هدفت بالأساس إلى تخفيف حدة الفجوة الطبقية بين الملاويين والصينيين، إلى جانب توسيع نطاق الحقوق الفردية والجماعية، ولكن تحت إشراف وإدارة الدولة.(عبد السلام ٢٠٢٤)

ثانيا: التحديات الديموغرافية والنمو السكاني : تواجه ماليزيا إشكاليات ديموغرافية تتعلق بمعدل النمو السكاني الذي لا يتناسب مع التطورات الاقتصادية التي شهدتها البلاد خلال العقود الأخيرة. فبالرغم من نجاح ماليزيا في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، فإن التحدي يتمثل في ضمان نمو سكاني يتماشى مع هذه التطورات، خصوصًا مع بدء ملامح الشيخوخة في المجتمع الماليزي، ما يزيد من اعتماد

الدولة على العمالة والاستثمارات الأجنبية. وتتمثل المفارقة هنا في أن الشركات الأجنبية تسعى إلى تحقيق أرباحها دون ارتباط قوي بالوطنية الاقتصادية، في حين أن المواطن الماليزي يُنظر إليه باعتباره أكثر التزامًا بالمصلحة الوطنية.(وكالة برناما ٢٠٢٤)

ولهذا، يرى صانعو القرار في ماليزيا أن الوصول إلى تعداد سكاني يبلغ ٢٠٠ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٥٠ سيكون أكثر توافقًا مع متطلبات التنمية البشرية المستدامة. ومع ذلك، تشير الإحصاءات إلى أن عدد سكان ماليزيا بلغ ٣٤ مليون نسمة في عام ٢٠٢٤ ، مما يستدعي سياسات تشجيعية لزيادة معدلات الإنجاب، خاصة أن النمو الاقتصادي في ماليزيا بلغ ٤,٦% عام ٢٠٠٠، وارتفع إلى ٧% عام ٢٠٢٣٠ (Mamun and Ibrahim 2018, 1-19).

إضافةً إلى ذلك، تواجه ماليزيا تحديًا آخر يتعلق بالتباين الجغرافي في توزيع السكان، حيث تتركز الكثافة السكانية في بعض المناطق الغنية بالموارد الطبيعية، بينما تعاني مناطق أخرى من التهميش. ويؤدي هذا التوزيع غير المتكافئ إلى مشكلات اجتماعية واقتصادية، خاصة عندما يتداخل مع التعدد العرقي والديني، مما يُعقّد من جهود تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة.(وكالة برناما ٢٠٢٤)

ثالثا: التحديات الاقتصادية في ماليزيا: حققت ماليزيا إنجازات كبيرة على صعيد التنمية البشرية المستدامة، ولا سيما في الجانب الاقتصادي، حيث شهدت البلاد تطورًا ملحوظًا في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية. ومع ذلك، فإن هذا التقدم واجه العديد من الإشكاليات والمعوقات التي شكلت عبئًا على الاقتصاد الماليزي، مما استدعى استراتيجيات تكيفية لمواجهتها.

١- التغيرات المناخية وتأثيرها على الاقتصاد : أحد أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الماليزي يتمثل في ظاهرة الاحترار العالمي والتغيرات المناخية، والتي أثرت بشكل مباشر على البنية التحتية، خاصة في ولاية جوهور الواقعة في أقصى الجنوب. فقد تسبب هطول الأمطار الغزيرة على مدار العام في تدمير العديد من المنشآت الحيوية التي أُنشئت خلال فترة الثورة التنموية في ماليزيا. ووفقًا لما أعلنه رئيس الوزراء الماليزي نجيب رزاق في منتدى الديمقراطية في كوالالمبور، فإن ماليزيا تحتاج إلى تخصيص ٣٣ مليار دولار لإعادة بناء البنية التحتية المتضررة، بالإضافة إلى تقديم تعويضات للمتضررين من الفيضانات والسيول.

٢- التحديات المرتبطة بالهيمنة الاقتصادية العرقية : يمثل التوزيع غير المتكافئ للثروة أحد الإشكاليات الرئيسة التي تواجه التنمية الاقتصادية في ماليزيا. إذ يسيطر الصينيون على نسبة كبيرة من رؤوس الأموال، بينما يعاني الملاويون – الذين يمثلون الأغلبية السكانية – من تراجع اقتصادي نسبي. وقد أدى هذا التفاوت إلى توترات اجتماعية بين المجموعتين، مما جعل الحكومة الماليزية مطالبة بإيجاد حلول تضمن تحقيق تكافؤ اقتصادي دون التأثير على الاستقرار الاجتماعي والسياسي في البلاد.

٣- ارتفاع أسعار السلع الأساسية : ظاهرة ارتفاع أسعار السلع الأساسية، والتي ترتبط بشكل وثيق بالأسعار العالمية. ويشكل الأرز، باعتباره الغذاء الأساسي في ماليزيا، محورًا مهمًا للسياسات الاقتصادية الحكومية، حيث تسعى السلطات إلى تخزين كميات كافية لضمان الأمن الغذائي الوطني، وتقليل الاعتماد على الأسواق العالمية المتقلبة(مركز المستقبل للابحاث والدراسات المستقبلية ٢٠٢٤).

٤- تقلبات أسعار الصرف وسياسة التعويم الحر : اتبعت ماليزيا سياسة التعويم الحر لعملتها، مما جعل أسعار الصرف خاضعة لقوى السوق دون تدخل حكومي مباشر. وقد تفاقمت هذه المشكلة بعد أن أعلن البنك المركزي الأمريكي عن إلغاء تثبيت العملة الماليزية مقابل الدولار، مما تسبب في اضطرابات مالية أثرت سلبًا على الاقتصاد المحلي. وعلى الرغم من ذلك، تؤكد الحكومة الماليزية أن تعويم العملة يُعد إحدى الركائز الأساسية لاقتصادها، حيث يعزز تنافسية الأسواق ويدعم الانفتاح الاقتصادي . (ارتيتا & كينورثي 2024)

٥- المديونية الخارجية وتأثيرها على التنمية : أدى اعتماد ماليزيا على الديون الخارجية إلى خلق تحديات إضافية أمام خطط التنمية المستدامة، حيث اضطرت الحكومة إلى تخصيص مبالغ ضخمة لتنفيذ استراتيجياتها التنموية، مما زاد من حجم الالتزامات المالية. ورغم أن هذه الديون ساهمت في تحفيز الاستثمار المباشر وغير المباشر، إلا أن استمرار الاعتماد عليها قد يشكل عبئًا طويل الأمد. لذلك، من الضروري تسريع عملية سداد الديون لضمان استقرار التنمية الاقتصادية، لا سيما في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية.(Jaafar & Nuruddin and Abu Bakar 2018, 115-122)

٦- نقص العمالة الوطنية وتزايد العمالة الوافدة : يمثل نقص العمالة المدربة تحديًا آخر للاقتصاد الماليزي، حيث يبلغ عدد سكان ماليزيا نحو ٣٠ مليون نسمة، وهو عدد غير كافٍ لتغطية احتياجات القطاعات الإنتاجية والصناعية. وقد أدى ذلك إلى زيادة الاعتماد على العمالة الوافدة، خاصة من إندونيسيا وبنغلادش، مما أثار مخاوف تتعلق بالتوازن بين توظيف العمالة الأجنبية وتأهيل القوى العاملة الوطنية. ولذلك، يتعين على الحكومة الماليزية تعزيز برامج التدريب المهني والتقني لضمان توفير كفاءات محلية قادرة على إدارة متطلبات التنمية المستدامة، مع الاستفادة من الخبرات التي تقدمها العمالة الوافدة.(عبد السلام ٢٠٢٤)

الخاتمة:

في الختام، تعد الهندسة المؤسساتية في ماليزيا نموذجًا معقدًا يجسد التفاعل بين النظام الفيدرالي، الملكية الدستورية، والديمقراطية التمثيلية، حيث يمثل هذا النظام توازنًا دقيقًا في إدارة التنوع العرقي والديني الذي تتميز به البلاد. على الرغم من أن ماليزيا قد حققت استقرارًا سياسيًا نسبيًا بفضل هذه الهندسة المؤسساتية، فإن التحديات الناجمة عن التباين العرقي والديني تظل تهديدًا مؤثرًا على استدامة هذا النظام.

ففي ظل وجود مجتمع متنوع عرقيًا ودينيًا، واجهت البلاد صعوبة في تحقيق مشاركة عادلة ومتوازنة لجميع فئات الشعب في الحياة السياسية، ما يضع على عاتق الحكومة مسؤولية ضمان حقوق جميع الأقليات والتوازن بين المصالح المختلفة.

لقد شهدت ماليزيا العديد من الإصلاحات السياسية التي أسهمت في تعزيز الشفافية والمساءلة، لكن هذه الإصلاحات تظل غير كافية لتحقيق ديمقراطية كاملة بما يتوافق مع المعايير الغربية. حيث لا يزال النظام السياسي يواجه قيودًا على الحريات السياسية والإعلامية، وهو ما يؤثر على مستوى الانفتاح السياسي في البلاد. وفي هذا السياق، يتعين على ماليزيا أن تواصل التحرك نحو إصلاحات عميقة لتحسين مناخ الحرية والمشاركة السياسية، وذلك لضمان تطور المؤسسات السياسية في الاتجاه الديمقراطي .

الاستنتاجات:

١. الاستقرار السياسي في ماليزيا يعتمد بشكل كبير على قدرة النظام الفيدرالي على تحقيق توازن فعال بين الحكومة المركزية وحكومات الولايات، مع مراعاة التنوع العرقي والديني. هذا التوازن يتطلب تعاونًا بين مختلف الأطراف السياسية والعرقية لضمان الحفاظ على وحدة الدولة في إطار تعددها الثقافي.

٢. التحديات العرقية والدينية تظل القضية المركزية التي تؤثر على سياسات البلاد. فعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته ماليزيا في مجال إدارة التنوع العرقي، فإن النظام السياسي يظل يعاني من تحديات كبيرة في ضمان المساواة السياسية والاقتصادية بين المجموعات العرقية المختلفة. يتطلب ذلك تطوير آليات سياسية تضمن المشاركة الفعالة لجميع الفئات دون تمييز.

٣. الإصلاحات السياسية في ماليزيا شهدت تقدمًا في مجالات الشفافية و المساءلة، ولكن لا تزال هناك حاجة ملحة لتحقيق تحول ديمقراطي حقيقي من خلال توسيع الحريات العامة و الحقوق السياسية للمواطنين. وهذا يفرض ضرورة اتخاذ خطوات جادة نحو فتح الفضاء السياسي أمام الأحزاب المعارضة والمجتمع المدني.

٤. التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها ماليزيا تلعب دورًا محوريًا في استقرار النظام السياسي. فمن الضروري أن تتخذ الحكومة خطوات جادة نحو تحقيق العدالة الاقتصادية وتضييق الفجوة بين مختلف الولايات والمجموعات العرقية. وهذا يشمل تطبيق سياسات اقتصادية تضمن توزيعًا عادلًا للثروات وتعزز من التنمية في المناطق المهمشة.

٥. في المستقبل، يتعين على ماليزيا أن تواصل التركيز على تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية من خلال تحفيز النمو المتوازن بين جميع المجموعات العرقية، والعمل على تعزيز سيادة القانون لضمان

أن تصبح المؤسسات السياسية أكثر شفافية وفعالية. من خلال هذه الجهود، يمكن لماليزيا أن تبني نموذجًا ديمقراطيًا مستدامًا يناسب واقعها الفريد ويعزز من قدرتها على مواجهة التحديات المستقبلية.

المصادر باللغة العربية:

١. أبو حمادة واخرون، ناهض. ٢٠١٩ . ابعاد التجربة التنموية في ماليزيا. ط١. برلين: المركز الديمقراطي العربي.
٢. احمد المسلماني . ٢٠١٧. الهندسة السياسية ... علم بناء الدول . مقال منشور على بوابة الوطن الالكترونية. السبت (٢٨/٠١/٢٠١٧)https://m.elwatannews.com/news/details/1825268
٣. ادم ، وان محمد. ٢٠١١. الديمقراطية بين التجربة السودانية والماليزية في الفترة ١٩٥٧ -٢٠٠٣ . اطروحة دكتوراه . معهد بحوث ودراسات العالم الاسلامي . جامعة ام درمان الاسلامية . السودان .
٤. ارتيتا ، كارلوس & كينورثي ، فيليب.2024 . ضعف معدلات النمو العالمي مع استمرار ارتفاع أسعار السلع الأساسية ــ ما الأسباب؟ . متاح على الرابط:https://blogs.worldbank.org/ar/voices/why-global-growth-is-tepid-but-commodity-prices-remain-high
٥. اسماعيل ، محمد صادق. ٢٠١٤ . التجربة الماليزية مهاتير محمد والصحوة الاقتصادية. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.
٦. بصنوي، محمد احمد و عبد الحفيظ ، هشام. ٢٠١٢. المرجع الحديث في الهندسة الادارية . جدة : مكتبة الملك فهد للنشر.
٧. التلباني ، احمد محي الدين محمد. ٢٠١٩.التجربة الاقتصادية الماليزية التقويم والدروس المستفادة. كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية. جامعة الاسكندرية.
٨. الجابري، محمد. ٢٠٠٤ . موسوعة دول العالم: حقائق وارقام مجموعة النيل العربية. القاهرة .
٩. جار الله ، رقية كريم. ٢٠١٩ . إدارة الاختلاف والتعدد العرقي وتوجيهه لتحقيق الاستقرار السياسي في ماليزيا جامعة تكريت مجلة تكريت للعلوم السياسية. العدد (٢). كلية العلوم السياسية .
١٠. جلال ، محمد منذر. ٢٠١٩. ماليزيا ما بين مقومات النهوض ومتغيرات الحداثة الجامعة العراقية. كلية القانون والعلوم السياسية. المجلد (٤٣) . العدد (٣).
١١. حسين ،عدي فالح. ٢٠١٩. التجربة الديمقراطية في ماليزيا وإمكانية الاستفادة منها في العراق. بغداد. مجلة كلية الامام الكاظم (ع) للعلوم الاسلامية الجامعة. مجلد (٣) . عدد (٣).
١٢. رشيد، سامي . ٢٠١٧. الهندسة السياسية . مقال منشور على شبكة وكالة عمون الاخبارية. (١٢/٠٦/٢٠١٧)https://www.ammonnews.net/article/318766
١٣. سليمان ، عطاء الله . ٢٠١٠ . تعدد القوميات في ماليزيا دورها في تطور نظامها السياسي واستقرار . مجلة كلية التربية واسط .
١٤. صالح ، محسن. ٢٠١٢. النموذج السياسي الماليزى وإدارة الاختلاف. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات .
١٥. عبد السلام، أحمد مجدي محمود. ٢٠٢٤. التعدد العرقي في ماليزيا واثره على الاستقرار السياسي. المركز الديمقراطي العربي.متاح على الرابط: https://democraticac.de/?p=35492 .تاريخ الزيارة(١٢,١٢,٢٠٢٤)
١٦. فرج، علي احمد. ٢٠١٥ . التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربياً. جامعة الانبار. مجلة جامعة بابل. كلية الادارة والاقتصاد. المجلد (٢٣). العدد (٣).
١٧. فوكوياما ، فرانسيس. ٢٠٠٨. بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين. ترجمة مجاب الإمام الرياض: العبيكان للنشر.
١٨. قوق ،علي. ٢٠١١. إدارة الاقاليم والتجارب المستفادة عربياً حالة ماليزيا . رسالة ماجستير غير منشورة . كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة قاصدي مرباح الجزائر.
١٩. كزيز ، صباح و بالقاسم واخرون ، مربعي. ٢٠١٩. ابعاد التجربة التنموية في ماليزيا. ط١. برلين: المركز الديمقراطي العربي.
٢٠. الكساسبة، بلال ياسين. ٢٠٢١. أثر التنمية على التحول الديمقراطي في ماليزيا وسنغافورة. ط١. عمان: شركة الاكاديميون للنشر والتوزيع.
٢١. المادة (٤٠ -٤٢) من دستور ماليزيا لعام ١٩٥٧
٢٢. المادة (٤٣) من دستور ماليزيا لعام ١٩٥٧
٢٣. المادة ٤٣ من الدستور ماليزيا ١٩٥٧ مع التعديلات لعام ٢٠٠٧ .

٢٤. المادة ٤٥ من دستور ماليزيا لعام ١٩٥٧ مع تعديلات لعام ٢٠٠٧
٢٥. المادة ٦٦ من دستور ماليزيا لعام ١٩٥٧ مع تعديلات لعام ٢٠٠٧
٢٦. المادة(١٢١)من دستور ماليزيا لعام ١٩٥٧
٢٧. المادة(٤٢) من دستور ماليزيا لعام ١٩٥٧
٢٨. مبروك ، هدير نبيل محمد. ٢٠١٦. القيادة والاستقرار السياسي في ماليزيا ٢٠٠٩ -٢٠١٦. برلين. المركز الديمقراطي العربي.
٢٩. مركز المستقبل للابحاث والدراسات المستقبلية. ٢٠٢٤. متاح على الرابط https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item-
٣٠. المغازي واخرون، ابراهيم . ٢٠٠٣. الاطلس الأسيوي. تحرير محمد السيد سليم و رجاء ابراهيم سليم. مركز الدراسات الآسيوي. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعه القاهرة.
٣١. ميتكيس، هدى. ٢٠٠٧ . القيم الآسيوية والثقافة الماليزية. في مجموعة مؤلفين القيم الآسيوية. تحرير هدى ميتكيس مركز الدراسات الأسيوية. جامعة القاهرة.
٣٢. وكالة برناما . ٢٠٢٤. عدد سكان ماليزيا يبلغ ٣٤ مليون نسمة في الربع الاول من عام ٢٠٢٤. متاح على الرابط https://www.bernama.com/ar/news.php?id=2297556

المصادر باللغة الانكليزية:

1. Abdul Salam, Ahmed Magdy Mahmoud. 2024. Ethnic Diversity in Malaysia and Its Impact on Political Stability. Arab Democratic Center. Available at: https://democraticac.de/?p=35492. Date of visit: 12.12.2024.
2. Abu Hamada et al., Nahedh. 2019. Dimensions of the Development Experience in Malaysia. 1st ed. Berlin: Arab Democratic Center.
3. Adam, Wan Mohammed. 2011. Democracy between the Sudanese and Malaysian Experiences during the Period 1957-2003. PhD Thesis. Institute of Research and Studies on the Islamic World. Omdurman Islamic University. Sudan.
4. Ahmed Al-Muslimani. 2017. Political Engineering... The Science of State Building. Article published on Al-Watan Electronic Portal. Saturday (January 28, 2017) https://m.elwatannews.com/news/details/1825268
5. Al-Jabri, Mohamed. 2004. Encyclopedia of the World's Countries: Facts and Figures, Nile Arab Group. Cairo.
6. Al-Kassasbeh, Bilal Yassin. 2021. The Impact of Development on Democratic Transition in Malaysia and Singapore. 1st ed. Amman: Academics Publishing and Distribution Company.
7. Al-Maghazi, Ibrahim et al. 2003. The Asian Atlas. Edited by Mohamed El-Sayed Selim and Raja Ibrahim Selim. Asian Studies Center, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University.
8. Al-Talbani, Ahmed Mohi El-Din Mohamed. 2019. The Malaysian Economic Experience: Evaluation and Lessons Learned. Faculty of Economics and Political Science, Alexandria University.
9. Arteta, Carlos & Kenworthy, Philip. 2024. Weak Global Growth Rates with Continued Rise in Commodity Prices - What Are the Reasons? Available at: https://blogs.worldbank.org/ar/voices/why-global-growth-is-tepid-but-commodity-prices-remain-high
10. Article (121) of the Constitution of Malaysia, 1957
11. Article (42) of the Constitution of Malaysia, 1957

12. Article (43) of the Malaysian Constitution of 1957
13. Article 43 of the Malaysian Constitution of 1957 with the 2007 Amendments.
14. Article 45 of the Constitution of Malaysia, 1957, as amended in 2007
15. Article 66 of the Constitution of Malaysia, 1957, as amended in 2007
16. Articles (40-42) of the Malaysian Constitution of 1957
17. Basnawi, Mohamed Ahmed and Abdel Hafeez, Hisham. 2012. The Modern Reference in Administrative Engineering. Jeddah: King Fahd Library for Publishing.
18. Bernama Agency. 2024. Malaysia's population to reach 34 million in the first quarter of 2024. Available at https://www.bernama.com/ar/news.php?id=2297556
19. Faraj, Ali Ahmed. 2015. The Malaysian Development Experience and Lessons Learned from It for the Arab World. University of Anbar. Journal of the University of Babylon. College of Administration and Economics. Volume (23), Issue (3).
20. Fukuyama, Francis. 2008. State-Building: The Global System and the Problem of Governance and Administration in the Twenty-First Century. Translated by Mujabb Al-Imam. Riyadh: Al-Obeikan Publishing.
21. Future Center for Research and Future Studies. 2024. Available at https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item
22. Hussein, Adi Falih. 2019. The Democratic Experience in Malaysia and the Possibility of Benefiting from It in Iraq. Baghdad. Journal of Imam al-Kadhim (AS) College of Islamic Sciences, University. Volume 3, Issue 3.
23. Ismail, Mohamed Sadiq. 2014. The Malaysian Experience: Mahathir Mohamad and the Economic Awakening. Cairo: Al-Arabi Publishing and Distribution.
24. Jaafar, Mastura& Nuruddin, Azlan Raofuddin and Abu Bakar ,Syed Putra Syed. 2018."Fairview Development Sdn Bhd." Business Sustainability Model for Malaysian Housing Developers. Springer, Singapore.
25. Jalal, Muhammad Munther. 2019. Malaysia between the Elements of Progress and the Variables of Modernity, University of Iraq, College of Law and Political Sciences. Volume 43, Issue 3.
26. Jarallah, Ruqayya Karim. 2019. Managing Ethnic Diversity and Pluralism and Directing It to Achieve Political Stability in Malaysia, Tikrit University, Tikrit Journal of Political Sciences, Issue No. 2, College of Political Sciences.
27. Kziz, Sabah, and Balqasim et al., Marbai. 2019. Dimensions of the Development Experience in Malaysia. 1st ed. Berlin: Arab Democratic Center.
28. Mabrouk, Hadeer Nabil Mohamed. 2016. Leadership and Political Stability in Malaysia 2009-2016. Berlin. Arab Democratic Center.
29. Mamun, Abdullah, and Ibrahim ,Mohamed Dahlan. 2018."Economic Impact of Development Initiatives on Low-Income Households in Kelantan, Malaysia." Social Sciences 7.7 .
30. Metkes, Hoda. 2007. Asian Values and Malaysian Culture. In Asian Values, edited by Hoda Metkes, Center for Asian Studies, Cairo University.

31. Qouq, Ali. 2011. Regional Management and Arab Experiences: The Case of Malaysia. Unpublished Master's Thesis. Faculty of Law and Political Science, University of Kasdi Merbah, Algeria.
32. Rashid, Sami. 2017. Political Engineering. Article published on the Ammon News Agency Network. (June 12, 2017) https://www.ammonnews.net/article/318766
33. Saleh, Mohsen. 2012. The Malaysian Political Model and the Management of Difference. Doha: Al Jazeera Center for Studies.
34. Suleiman, Ata Allah. 2010. Multinationalism in Malaysia: Its Role in the Development of its Political System and Stability. Journal of the College of Education, Wasit.